التوجهات الجديدة في مرحلة ما بعد الصراع: تحدٍّ جديد للصمود

تمهيد

تتوالى الاختبارات التي يواجهها الاقتصاد العالمي فبعد صدمة انتشار الجائحة يواجه تحدي القدرة على الصمود.

فقد شهد الاقتصاد العالمي، صدمة ناجمة عن تباطؤ الاستهلاك، الذي وصل حد التوقف لفترة من الزمن، مع ما يترتب عن ذلك من عواقب مباشرة، على فقدان جزء من القدرة الإنتاجية، والقدرة على توفير مواطن شغل.

ورغم الجهود المبذولة، من خلال اعتماد خطط للإنعاش الاقتصادي، والميزانيات المصاحبة، للحفاظ على الاستهلاك، والإنتاج، ومواطن الشغل، لم يستعد الاقتصاد العالمي مستوى الإنتاجية الذي كان عليها قبل انتشار جائحة كوفيد 19.

كما أدى اندلاع الصراع الروسي الأوكراني، إلى تفاقم الضغوط على وضع هش، ويتعلق هذا الصراع، باثنين من أكبر مصدري المواد الأولية المهمة في العالم، وهو ما مثل صدمة، يمكن أن تعرقل أنظمة الإنتاج، وتزيد من الصعوبات التي تشهدها سلاسل التوريد.

إن تحليل هذه الصدمة يبقى محدودا من خلال ملاحظة التقلبات قصيرة الأجل في أسعار المادتين الخام الرئيسيتين، ولا سيما النفط والقمح.

وتُعتبر هذه التقلبات ترجمة لتوقعات الفاعلين، فيما يتعلق بتطور مختلف الأسواق، وعادة ما تكون مرتبطة بشكل كبير بأسعار النفط.

ونظرا إلى أن المواد الخام تتميز عن بعضها البعض، بخصائص متباينة، من حيث الإنتاج (الموسمية بالنسبة للقمح)، وتواتر الإنتاج العالمي (للنفط)، والتبعية بالنسبة لسلاسل توريد الغاز، وبعض المواد الخام الأخرى، التي تتطلب استثمارات كبرى، واستهلاك مفرط للطاقة (الحديد والصلب...).

إن الصمود في مواجهة الصدمة الجديدة في توريد المواد الخام، لا يمكن إدارته أو التحكم فيه من خلال تدخلات في ميزانية الدولة فقط، بل يمر الصمود من خلال إعادة تأهيل سلاسل الإنتاج، وتقليل التبعية للخارج، والبحث عن حلول بديلة للتزود والإنتاج.

من المرجح أن يؤدي تباطؤ النمو، بالتوازي مع ارتفاع معدل البطالة، وارتفاع نسب التضخم، إلى الدخول في مرحلة من الركود التضخمي.

إن ارتفاع الأسعار، المصحوب بانخفاض في النشاط، يُنذر بركود تضخمي، يمكن أن يستمر، ويقضي على أي أمل في الإنعاش.

ظهور توجهات كبرى، من شأنها أن تؤثر على التوقعات، على المدى المتوسط.

يتطلب تعاقب الصدمات، وفقدان قدرة اقتصادات العالم على الصمود، إعادة تأهيل أنظمة الإنتاج، ويمكن أن يؤدي تخصيص موارد مالية كبيرة، إلى تسريع الانتقال إلى هذه الأنظمة الجديدة.

كما تعتمد قدرة البلدان على إيجاد حلول بديلة وإدخال تغييرات في أنماط الاستهلاك والإنتاج والتوزيع، على إرادتها في التأقلم مع الظروف الجديدة، والموارد التي يجب استغلالها، وهذا من شأنه أن يؤدي إلى تغييرات كبرى في تحديد الأولويات.

كما أن السعي لتحقيق الصمود الاقتصادي، والسيادة، هو تحد لجميع البلدان، ولا ينبغي لهذه التحديات الجديدة، أن تحجب أهمية الاندماج الاجتماعي، والرقمنة، والتحول البيئي.

التوجه الأول: تفاقم الركود التضخمي

التوجه الثاني: النظام العالمي الجديد: عولمة جديدة

التوجه الثالث: الأمان والحمائية

التوجه الرابع: الصمود الشامل

التوجه الأول: تفاقم الركود التضخمي

من المرجح جدا، حدوث ركود تضخمي عالمي، ويكمن الخطر الرئيسي في ردة فعل الأسواق العالمية، على تداعيات الأزمة.

يهدد الصراع الروسي الأوكراني بالرفع من الضغوط التضخمية العالمية، التي تراكمت منذ انتشار الجائحة.

ارتفعت الأسعار، التي تؤثر بشكل أساسي على أسعار المنتجات الأساسية، بسبب تعطل صادرات البلدين، وتأثرت بشكل مباشر بوقف النشاط بسبب الغزو من جهة، وتأثير العقوبات على روسيا من جهة أخرى، ويعود ذلك إلى ثقل البلدين في سوق المواد الخام (الطاقة والقمح...).

من حيث المنتجات الغذائية، تعد روسيا أكبر مصدر للقمح في العالم، وتحتل أوكرانيا المركز الخامس، كما يعتبر البلدين من بين أكبر 5 دول مصدرة للحبوب في العالم، وارتفعت أسعار القمح منذ الأيام الأولى للصراع، بعد انخفاض العرض من حيث الصادرات.

منظمة الأغذية والزراعة، قدمت سيناريوهين لتطور أسعار القمح على المدى القصير، والمتوسط، أولا ارتفاع السعر بنسبة 8.7٪ في السيناريو المعتدل، وارتفاع بـ 21.5٪ في السيناريو المتشائم، ويمكن أن يؤثر ارتفاع الأسعار على عديد البلدان، بينما يعتمد أكثر من 30 اقتصادًا على صادرات روسيا وأوكرانيا، والتي تمثل ما يقارب الـ 30٪ من احتياجات استيراد القمح.

الرسم البياني 1: تقدير تباين أسعار القمح

الرسم البياني 2: الدول الرئيسية المستوردة للقمح من أوكرانيا وروسيا

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة

فيما يتعلق بالطاقة، تواصل روسيا صعودها في الترتيب، باحتلالها المرتبة الأولى بين الدول المصدرة للنفط في العالم، مقابل المركز الثاني في عام 2019، بصادرات بلغت 8,4 مليون برميل يوميًا، وهو ما يتجاوز 10٪ من صادرات النفط العالمية.

بالإضافة إلى ذلك، تُعدّ روسيا أيضًا أكبر مصدر للغاز الطبيعي في العالم، بنسب بعيدة عن بقية دول العالم، حيث بلغت الصادرات 260 مليار متر مكعب سنة 2019، أي أكثر من ربع صادرات الغاز الطبيعي في العالم.

ولم تؤد الأزمة في أوكرانيا إلى ارتفاع حاد في أسعار الطاقة والقمح فقط، بل أدت أيضًا إلى ارتفاع أسعار المعادن، على غرار الفولاذ والألمنيوم والنيكل، ورغم تفاوت التوقعات حول أسعار المنتجات المرتبطة بإنتاج البلدين، وحالة الغموض غير العادية، حول مستقبل هذه التوقعات، إلا أن العواقب الاقتصادية الخطيرة مُؤكدة.

وهذا ما يمكن اعتباره الأكثر أهمية، لأن هذا الارتفاع في الأسعار، يمكن أن يؤدي إلى تفاقم الركود التضخمي، ومن المرجح أن تتسبب الضغوط التضخمية الإضافية، في تباطؤ النمو، وتفاقم الضغوط في سوق الشغل.

بالإضافة إلى التأثير على الأمن الغذائي، في بعض البلدان منخفضة الدخل، والتي لم تتغلب بعد على التداعيات المباشرة لأزمة انتشار جائحة "كوفيد 19"، حيث ستؤدي هذه الضغوط التضخمية إلى اختلاف التضخم باختلاف المواد الأولية.

أما بالنسبة إلى النفط، الذي يتسم بالانتظام في الإنتاج على المستوى العالمي، فهو يتأثر بشدة بالقرارات السياسية، وزيادة الإنتاج في البلدان الأخرى، ويمكن أن يحد من زيادة الأسعار، كما يمكن أن يخفف إطلاق البرامج الكبرى في إنتاج الطاقات المتجددة، ووسائل النقل الهجينة (hybrides) أو الكهربائية، من التأثير على المدى المتوسط.

أما فيما يتعلق بالحبوب، التي يكون إنتاجها موسميًا، فإن رد الفعل المتوقع من البلدان المختلفة، هو زيادة إنتاجها، إما لضمان اكتفائها الذاتي، أو لمزيد من التصدير.

ويمكن لروسيا أيضًا مراجعة إنتاجها، إما بالتخفيض، خوفا من حظر تصدير إنتاجها، أو الحفاظ على نفس نسق إنتاجها لإغراق السوق، أما أوكرانيا فقد تخسر جزء كبيرا من إنتاجها، بسبب عدم قدرتها على الاستعداد للموسم الجديد.

تواجه الصناعة العالمية، تحد أكبر، وهو تعويض النقص في المواد الأولية اللازمة للصناعة، خاصة منها الصلب والنيكل والألمنيوم، وبالتالي، سيعتمد الإنتاج الصناعي بشكل أساسي على مدى توفر المواد، وليس فقط على القدرة التنافسية، الأمر الذي سيؤدي إلى زيادة الأسعار، مع ما يترتب عن ذلك من نقص في إنتاج العديد من المنتجات، التي تعتمد أساسا على هذه المواد.

كما ستتمكن البلدان والمؤسسات القادرة على تأمين إمداداتها، سواء على المستوى الوطني أو الدولي، من تحسين حصصها في السوق، وسيساهم هذا التوجه لتأمين توريد هذه المواد الأولية، في تشكيل نظام عالمي جديد.

إن الارتفاع المستمر في الأسعار العالمية، في إطار نمو ضعيف، يبشر بمرحلة من الركود التضخمي، وهي ظاهرة يمكن ملاحظتها على مستوى العديد من الاقتصادات المتقدمة والناشئة.

تختلف ظاهرة هذا الارتفاع أو التفاقم، عن تلك التي تم ملاحظتها بعد تنفيذ خطط الإنعاش الرئيسية بعد جائحة "كوفيد 19"، حيث تجاوز النمو المحقق النمو المتوقع (في الولايات المتحدة، خفضت خطة بايدن في اليد العاملة، وزادت في تكاليف الإنتاج، وبالتالي أكدت استئناف التضخم).

وستؤدي الزيادة في أسعار المواد الأولية، إلى إطلاق العديد من الخطط، لتعزيز الصمود، في عديد الاقتصادات، من أجل ترسيخ السيادة الوطنية، مما يُمكّن من احتواء التضخم، والعودة إلى مستويات مُعدّلة (لكنها تبقى مرتفعة مقارنة بمستويات ما قبل الأزمة)، وهذا ما سيُمكن عديد الاقتصادات والمؤسسات من العودة إلى النمو.

ورغم اختلاف أزمة فيروس كورونا، عن الصراع الروسي الأوكراني، إلا أن الصمود الذي يمكن ملاحظته، له عديد الخصائص المشتركة بينهما:

1- التأقلم بدلاً من المقاومة
2- التفاعل مع عدم التوازن الأصلي، والانطلاق في الإجراءات التصحيحية
3- حسن توزيع الميزانيات من حيث الزمن، لا يقل أهمية عن مبالغ هذه الميزانيات
4- مراقبة سلوك مختلف الفاعلين، الذي يمكن أن يكون غير متوقع بعد الأزمات
5- رصد الآثار المضاعفة للخطط الحكومية، لا سيما على اختلال التوازنات المالية والنقدية
6- لا يجب إهمال تأثير التعديل الذاتي للاقتصاد، خاصةً مع القدرة على الابتكار والتفاعل

البلدان، على غرار تونس، التي لا تملك موارد إضافية، لتنفيذ برامج صمود واسعة النطاق، والتي تخضع لضغوط في الميزانية، تصل حد التقشف، ستجد صعوبة في العودة إلى النمو السليم، وسيكون المزيد من التنسيق على المستوى الوطني، وصياغة وتطوير البرامج الجهوية، هو الحل الأفضل للخروج من الأزمة.

بالنسبة للغاز، يمكن لتونس الاستفادة من زيادة الصادرات الجزائرية، عبر التراب الوطني، وزيادة إنتاج الغاز المسال في السنوات القادمة.

كما يجب على تونس أن تُركز على الاستعداد للموسم الجديد للحبوب، بتشجيع الفلاحين، من خلال مضاعفة أسعار شراء الحبوب، في الموسم القادم، وإنشاء خط تمويل بقيمة 100 مليون دينار، خاص بمحاصيل الحبوب، وتكون هذه الجهود، مصحوبة بمساعدة فنية، خاصة لصغار الفلاحين، مع توفير البذور الكافية.

وفي ظل عدم وجود دعم حكومي مباشر للمؤسسات، لتأمين وارداتها، يجب على المؤسسات التونسية اعتماد طُرق تنظُّم جديدة، وتشكيل تكتلات شراء مركزية، وغيرها من الإجراءات الأخرى، وذلك من أجل توحيد مواقفهم، والتخفيف من تأثير الأزمة.

وبالتوازي، يجب اتخاذ إجراءات لتحسين مناخ الأعمال، والتقليل قدر الإمكان من العقبات والإخلالات، وخاصة خفض التكاليف المتعلقة بالخدمات اللوجستية (الميناء...)، وتبسيط الإجراءات الإدارية، وتسريع الإجراءات الديوانية، وتحسين شروط الوصول إلى التمويل.

يعاني الاقتصاد التونسي من تباطؤ في النمو، مصحوبًا بمعدل بطالة في ارتفاع مستمر، مع اتجاه تصاعدي في الأسعار، وهي أبرز سمات الركود التضخمي.

التوجه الثاني: النظام العالمي الجديد، عولمة جديدة

يمكن أن يؤدي النظام العالمي الجديد، الذي يتسم بتعزيز التكامل الإقليمي، إلى مراجعة التحالفات والاتفاقيات التجارية.

الانعكاسات على العولمة، وظهور توجهات جديدة، تزيد من تقليص الاندماج الاقتصادي العالمي، لصالح تعميق الاندماج الإقليمي، والتكتلات المتقاربة سياسياً، كما أن تراجع العولمة، وظهور نظام حكم عالمي جديد، لن يعتمد على الوضع السياسي للدول فقط، فيما يتعلق بالحرب، ولكن أيضًا على قدرة مختلف الأنظمة على تحمل التبعات.

الخاصية الأولى البارزة لهذا النظام العالمي الجديد، هي التعايش بين عالمين (العالم الروسي والعالم الغربي)، في العلاقات الاقتصادية العالمية، عالمان مختلفان تقريبًا، لكل منهما آليات عمل خاصة به، ومعاملاته التجارية والمالية والمعلوماتية (العملة المرجعية المعتمدة، المقايضة، حرية التجارة، حرية الاستثمار، التكامل اللوجستي، ازدواجية الإنترنت) .

كما سيكون الدور الذي تلعبه الدول الناشئة الأخرى، على غرار الهند، بالإضافة إلى السياسة الأوروبية الجديدة، حاسمًا، في تحديد الآفاق العالمية، كما ستلعب الصين دورًا حاسمًا، في هذا التعايش، نظرا لموقعها الهام في أسواق المواد الأولية، وقدرتها على الإنتاج الصناعي، وارتباطها بطريق الحرير.

الخاصية الثانية، هي صعود التيارات الشعبوية والقومية في عدة دول، وهذا من شأنه أن يحد من قدرة هذه البلدان على الشروع في إصلاحات في الوقت المناسب، مع مضامين الإصلاحات المطلوبة لضمان الخروج من الأزمة، وتحسين شروط الصمود.

الخاصية الثالثة، هي مراجعة دور وصلاحيات المؤسسات الدولية، المسؤولة عن تنظيم المبادلات العالمية، من حيث الجانب الاتصالي (اتصالات وإنترنت...)، ومن حيث المعاملات البنكية والمالية

والتجاري، ويمكن أن تكون هذه الأزمة، فرصة أيضًا لتسريع إلغاء القيود، والاستخدام المكثف للبدائل الجديدة، على غرار الـblockchain ، بأشكاله المختلفة القابلة للتطبيق.

يعتمد الاقتصاد التونسي، بشكل كبير، على محيطه الخارجي، سواء في التصدير أو التوريد، وذلك بسبب نظام اقتصادي ضعيف من حيث الاندماج والتكامل، ولمواجهة هذا النظام العالمي الجديد، يجب على تونس إعادة التفكير في علاقاتها مع شريكها التجاري الأول (الاتحاد الأوروبي)، ومن الضروري أيضًا إعادة التفكير في العلاقات مع بلدان الجوار، خاصة الجزائر وليبيا، وفقًا لمقاربة أكثر براغماتية، اقتصاديًا وسياسيًا.

التحدي الذي يواجه تونس، هو إعادة هيكلة الاتفاقيات التجارية المعتمدة، خاصة مع أوروبا والجزائر والصين والولايات المتحدة وتركيا، بهدف تعزيز الاندماج الإقليمي.

كما يمكن للبنك المركزي التونسي النظر في إدراج الروبل واليوان في سلة عملاته، مما يسمح للمشغلين التونسيين في قطاع السياحة بشكل أساسي، بقبول المدفوعات بهاتين العملتين، وستسمح هذه الأموال بدفع وارداتنا من المواد الأولية من هذين البلدين (الصين وروسيا)، وستسهل أيضًا جذب السياح من البلدين، باعتبار أن وجهاتهم في الخارج ستصبح محدودة بشكل متزايد.

التوجه الثالث: الأمان والحمائية

من المرجح أن تدفع حالة الغموض المتزايدة، بشأن الوضع العالمي، إلى تعزيز الحمائية.

تواصل القوى الكبرى التنافس على الهيمنة الاقتصادية، واللجوء إلى تدابير تقييد التوريد والتصدير، والابتعاد أكثر عن التجارة الحرة العالمية، وقد أُقيمت حدود جديدة، خلال العام الماضي.

رسم بياني: خريطة الحمائية العالمية

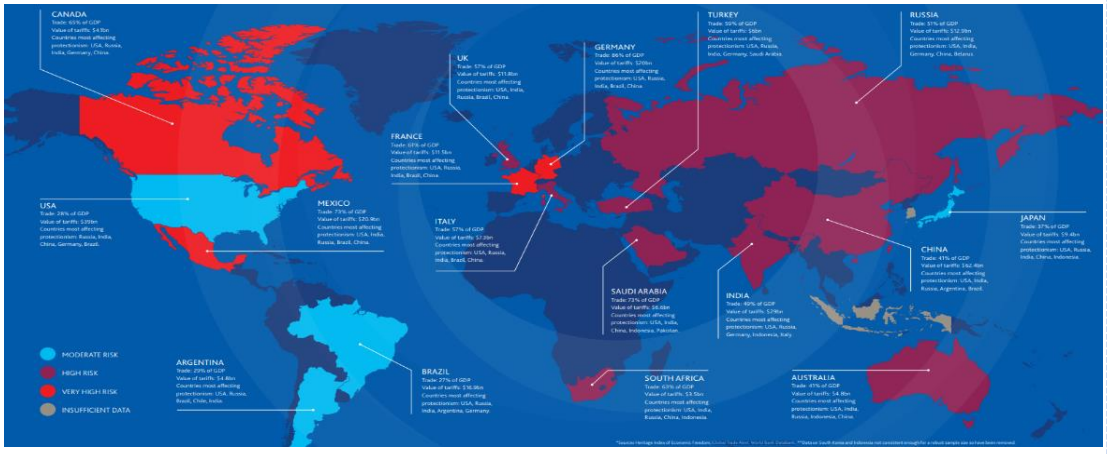

المصدر: إشعار التجارة العالمي، البنك الدولي، 2020
ملاحظة: دراسة السياسات التجارية، التي قامت بها أكثر من 60 دولة، من أجل فهم كيفية تأثير الحمائية على مختلف البلدان، وتمت دراسة عديد المؤشرات الرئيسية، بما في ذلك مدى اعتمادها على الواردات، وعدد "السياسات الليبرالية" مقارنة بـ "السياسات التقييدية"، وأخيرًا مدى تأثير سياساتهم الحمائية.
مثال: (78٪ من الناتج المحلي الإجمالي)، يعني أن الدولة معرضة بشدة لمخاطر الحماية من الدول الأخرى.

يعد صعود الحمائية، أحد الاتجاهات الرئيسية في الاقتصاد العالمي، في وقت يعاني فيه العالم من "هشاشة اقتصادية" واسعة النطاق، أولاً بسبب موجة من الغموض، في ظل انتشار جائحة كورونا، وحالياً بسبب موجة انعدام الأمان في ظل الصراع في أوكرانيا.

هذا التوجه الذي تبرره أسباب أمنية، أو ضغط تنامي الموجة الشعوبية، بعد صدمتين أظهرتا مخاطر الاعتماد على المنتجات أو المواد المستوردة، وحتى مع العودة إلى الحياة الطبيعية، في أفق غير محدد، هو درس سيأخذه صناع القرار بعين الاعتبار بعد هاتين الأزمتين بخصائصها الثلاث:

- أولاً: ضمان الاستقلالية من حيث الغذاء والطاقة، التي يمكن أن تصاحبها سياسة حمائية معلنة، وإعادة توزيع الموارد النادرة، خاصة منها المياه، للمنتجات الأساسية.
- ثانيًا: قد تؤدي الحمائية، لأسباب أمنية، إلى حماية الإنتاج الوطني غير القادر على المنافسة، لاستبدال المنتجات المستوردة، وضمان الاستقلالية.
- ثالثًا: يعتمد اختيار المواقع أيضًا على جوانب الأمن المادي.

ستؤدي السياسة الحمائية إلى زيادة الأسعار التي ستضر بالمستهلكين، ومن الضروري مراجعة الاتفاقيات التجارية، والتفكير في استراتيجية لتنويع الشركاء، وقد يبدو هذا التنويع مكلفا، ولكن في عالمنا اليوم، تتضاءل تكاليف التنويع، أمام التكاليف المحتملة لحالات الاضطراب والغموض.

في ظل وجود مخاطر كبيرة وغير مترابطة، يعتبر التنويع أفضل استراتيجية، وهذا لا ينطبق فقط على الواردات، بل يجب على الدول أن تسعى جاهدة، لتنويع أسواق صادراتها أيضا، رغم صعوبة التنويع بعيدًا عن الاقتصادات الكبرى، على غرار اقتصادات الولايات المتحدة أو الصين، ولكن يمكن للدول أن تتحرك في هذا الاتجاه (مايكل سبنس، جائزة نوبل في الاقتصاد).

بالنسبة لتونس، يمكن أن تتأثر الصادرات الفلاحية بموجات الحمائية مع الشركاء التجاريين، ويمكن أن تخضع الحصص والوصول إلى الأسواق للتفاوض أو حتى الضغط، ومن ناحية أخرى، يمكن أن تستفيد تونس من الفرص التي يتيحها نقل المنشآت الصناعية الموجودة في البلدان القريبة من مناطق النزاع.

التوجه الرابع: الصمود الشامل

في مواجهة تتالي الصدمات، من المهم إرساء أسس توجه شامل قائم على مشاركة جميع الأطراف الفاعلة، خاصة منها المجتمع المدني.

الصمود الشامل، سيكون أرضية تنظيم النقاشات، والتفاعل مع الأزمات الطبيعية والصحية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية الكبرى في السنوات القادمة، وستحتاج البلدان إلى إظهار المرونة لتغيير المسار والاستراتيجية والتموقع بسرعة عند الضرورة، للاستجابة للأزمات والتخفيف من تداعياتها الاجتماعية أولاً، ثم من تبعاتها الاقتصادية.

أفضل طريقة لضمان هذه الاستجابة، هي انخراط وتحمل المسؤولية من جميع الجهات الفاعلة، فالدول لم تعد قادرة على الاضطلاع بهذا الدور بمفردها، بسبب افتقارها للإمكانيات المالية، أو القدرة على التنفيذ، أو خوفًا من تحمل المسؤولية السياسية.

وبشكل متزايد، سيتم اللجوء إلى القطاع الثالث بمختلف مكوناته (المجتمع المدني، والمؤسسات الاجتماعية والتضامنية) لدعمهم أو حتى تفويض دور الإدماج لهم.

زادت الجائحة والحرب، الانقسام بين المواطن والدولة، والدعوة إلى تنظيم المجتمع المدني لضمان أسبقية المواطن على السياسة، وذلك من خلال تصور الديناميكية بين المصالح الاقتصادية والمؤسسات السياسية، التي غالبا ما تفشل الدولة في ضمانها.

وسيكون السياق ما بعد الصراع مناسبًا لتعزيز العقد الاجتماعي بين الدولة ومواطنيها، وفي إطار استراتيجيات الاندماج، سيتم اللجوء بشكل متزايد إلى القطاع الثالث، وسيخلق هذا القطاع ديناميكية، لتشريك المواطنين فيما يتعلق بالجوانب الحيوية للأمة لاستدامة نسيجها المؤسساتي والاقتصادي، من أجل إنقاذه من الانهيار في مواجهة الأزمات الاجتماعية والسياسية وموجات الشعبوية.

في تونس، يُعدّ تنشيط الحوار الاجتماعي متعدد الأطراف، وتفعيل المجلس الأعلى للتنمية الاجتماعية، من أهم شروط تحسين الصمود الشامل، وبالتالي، يمكن لتونس، التي تتمتع بمجتمع مدني نشيط، أن تتطلع إلى مستقبل أفضل.

أما الأهداف من حيث التنمية المستدامة، والبيئة، فستكون موضع جدل، رغم تكريس التوجه نحو الطاقات المتجددة، لأن الأولوية ستكون لزيادة الإنتاج الفلاحي، وضمان الأمن الغذائي، على حساب البيئة والتنمية المستدامة، وسيتم بالتأكيد مراجعة إدارة موارد المياه، واستخدام الأراضي الصالحة للزراعة، لضمان الاستخدام الأمثل والأقصى، وتونس من أوائل الدول المعنية بالاستغلال الأمثل لهذه الموارد، واستخدام هذه الأراضي الزراعية غير المستغلة لأسباب إدارية وقانونية.